

الديمقراطية عن القوة والضعف ومن التدخل والتواكل

[129]

قوة 1

بحكم عدة ظروف، هناك الكثير مما يميز القيادة الفلسطينية في داخل إسرائيل (وبخاصة أعضاء الكنيست)، ويبرز هذا التميّز بشكل لافت على خلفية المشهد السياسي في العالم العربيّ.

أولاً:.. هذه قيادة منتخبة. تعمل هذه القيادة على هامش الديمقراطية الإسرائيلية، لكنها في نفس الوقت تستفيد من هذا الهامش، فهي تعمل ضمن محدوديات معينة، وقد جرى انتخابها من قبل جمهورها في انتخابات سرية، لم تعينها حكومة إسرائيل من ناحية، ولا «تحكم» بقوة السلاح من

ناحية أخرى. بهذا المعنى يمكن القول إنها قيادة شرعية (بالمعنى المؤلف)، تستمد شرعيتها من قواعد الشعبية التي انتخبتها، والتي تستطيع أن تستبدلها إذا شاءت (نظرياً - على الأقل). وبالتالي، فهي قيادة لا تنتقل بالوراثة، وتخضع للمساءلة.

ثانياً: - بكل المقاييس الشرق أوسطية، إسرائيل قوة إقليمية، عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. إن شئنا أم أبينا، وإن اعتبرنا ذلك إنجازاً ديمقراطياً أو اعتبرناه هزيمة وطنية، فإن هذه القيادة الفلسطينية تجلس في الكنيست، تشارك في تشريع القوانين وتستجوب رئيس الحكومة والوزراء، تصوّت مع الميزانية، تصوّت على اتفاق أو سلو، وعلى خطة فك الارتباط، وعلى اتفاق السلام مع مصر (وسوريا لاحقاً)، وعلى غير ذلك من القرارات التي لها بالغ الأثر على مصير المنطقة برمتها. بالرغم من التهميش البنيوي لدور أعضاء الكنيست العرب والمحاولة المستمرة للمسّ بهم سياسياً (ومؤخراً جسدياً أيضاً)، تبقى الحقيقة الأساسية أنهم يشاركون في إجراء اتّخاذ قرارات تهمّ المنطقة بأسرها، أي أنهم يشكلون جزءاً (هامشياً!) من مؤسّسة بالغة القوة والأثر، شاءوا أم أبوا، ان كان ذلك مدعاة للفخر أم سبباً للحياء، فإن بعض قوتهم مستمدّ من قوة المؤسّسة التي يشكلون جزءاً منها.

[130]

المواطن الأردني المتوسط يعرف أسماء «أحمد طيبي»، «عزمي بشارة»، و«محمد بركة»: أما المواطن الفلسطيني في الناصرة، فإنه لا يستطيع أن يتذكر أسماء أعضاء البرلمان في الأردن أو مصر، أو حتى أسماء الوزراء في هذه الدول.

وإذا كان الاهتمام بإسرائيل، عربياً، نابعاً من قوتها أو من صورتها القوية، ففي المقابل هناك اهتمام غربي بإسرائيل عائد لعدة أسباب، أحدها تاريخ الكارثة و«صورتها» الضعيفة ولا اعتبارها في نظرهم واحة ديمقراطية وحالة متميزة تاريخياً.

ثالثاً: - القضية الفلسطينية تملك رأسماً معنوياً هائلاً. أولاً لأنها قضية عادلة، ثانياً لأن هناك من ضحّوا من أجل عدالتها. هذا الرأسماً المعنوي ينتظر تجسّده في شخص، أو قل ينتظر تمثيله أولاً واستثماره ثانياً (إيجاباً كان أم سلباً). لقد راوح الفلسطينيون في إسرائيل بين نموذج الخائن ونموذج البطل. وبين هذا وذاك فهم

يبقون في الضمير العربي بوصفهم الشاهد الأساسي على وقوع الجريمة: النكبة، ويشكلون بأجسادهم بعض الأدلة الظرفية حول حقائق التاريخ وتبدل الأزمنة.

الفلسطينيون في الداخل، بفارق عن منظمة التحرير بداية والسلطة لاحقاً، لا يملكون مؤسسات ولا أجهزة أمن ولا استخبارات. بهذا المعنى، هم صورة الأخلاق خارج لوث السياسة والقوة.

النقد عادة يوجّه ضد السلطة / القوة، وفي ظل غياب السلطة / القوة، ليس هناك ما يمكن أن يشكّل موضوعاً للنقد (على الأقل من وجهة نظر العالم العربي). القيادة الفلسطينية في الداخل غير مطالبة بتقديم حساب للمواطن العادي في العالم العربي، فهي لضعفها تقع خارج ساحة النقد. وهذا رأسمال معنوي صافٍ.

رابعاً: - رغم ضيق الديموقراطية الإسرائيلية، ثمّة هامش واسع من حرية التعبير والنشر في كل ما يتعلق بالحقوق السياسية (خلافًا للحقوق المادية ولتقاسم الموارد)، رغم التراجع الذي حصل مؤخراً. هناك الكثير من مواقع الإنترنت والصحافة والنشرات والإعلام الإلكتروني. هذه الوسائل تملك هامشاً واسعاً يمكنها من نقد الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية وسائر الحكومات العربية، دون أن تتعرض لخطر الإغلاق.

إلى حدّ ما، هذه المنطقة «محرّرة» من عسف الأنظمة العربية (وإن كانت تخضع لسيطرة إسرائيلية من نوع آخر). بهذا المعنى المتواضع، يمكن للفلسطينيين في الداخل أن يكونوا، نظرياً، سبباً لـ «وجع الرأس» لأنظمة المنطقة إذا رغبوا في ذلك.

قوة 2

إنّ قوة الأنظمة العربية تكمن، في نهاية الأمر، في كونها أنظمة حكم تملك الجيش والإعلام والمال والجامعات، وتحرس الحدود. فإذا شئت، مثلاً، أن تحصل على منحة دراسية، فهي قادرة على توفير ذلك، وإن شئت بعض ساعات بثّ تلفزيوني حتى تنافس خصومك السياسيين، فهي تستطيع تلبية رغباتك، وقس عليه.

ضعف 1

أما نقاط ضعف الفلسطينيين عموماً وقيادتهم، فهي ماثلة للعيان ولا تحتاج إلى برهان، خاصّةً في السنوات الأخيرة التي امتازت بتعمق الأجواء العنصرية والتحريض المستمر. إلا أن الضعف الأساسي هو ضعف بنيوي يتمثل في غياب مؤسّسات خاصة بهم، تنظّم أمورهم وترعى مصالحهم، فهم لا يملكون مصادر تمويلهم الخاصة، ولا إعلامهم الخاص، وأراضيهم تصادر يومياً، ولا يملكون شرطتهم ولا محاكمهم، ولا يملكون الحد الأدنى من السيطرة على أمور بسيطة في حياتهم اليومية. لن أسهب في شرح مواقف/ مواطن الضعف فهي حاضرة/ ماثلة للعيان.

ضعف 2

الأنظمة العربيّة، في المقابل، تعاني ضعفاً شديداً. هذه الأنظمة فقدت وتفقدت، بدرجات متفاوتة، شرعيّتها. في المعتاد، تستمد أنظمة الحكم شرعيّتها من مصادر مختلفة. قد تستمد الشرعيّة من الدين: فالحاكم يمثل تجسد القداسة على وجه الأرض ويحكم نائباً للرب. وقد تستمد الشرعيّة من حالة المواجهة مع العدو: حالة طوارئ دائمة لمواجهة العدو الخارجي، «لا صوت يعلو على صوت المعركة». وأحياناً أخرى، يكون الشعب مصدر الشرعيّة فيكون الحاكم شرعياً لأن شعبه انتخبه في انتخابات شرعيّة ديموقراطية.

لا حاجة للإطالة في الحديث عن الديموقراطية في العالم العربيّ. إلا أن مصادر الشرعيّة الأخرى - الدين ومواجهة العدو - هي الأخرى في أزمة، وإن كان «صدام حسين» قد تذكّر اسم فلسطين إبّان حرب الخليج الأولى، وانتبه فجأة إلى وجود الربّ، فقرّر استثمار الاثنين في حربه. لن أطيل الحديث عن الأسباب التي جعلت الدين غير كاف كمصدر للشرعيّة، وإن كان الإغراء شديداً والحديث طويلاً. أما عن المواجهة مع إسرائيل، فالموضوع أصبح نكته، أو قل كذبة لا يصدّقها الحكّام أنفسهم. هذه الأنظمة مؤهّلة فقط لمواجهة شعوبها لا لمواجهة إسرائيل.

ما يشغل أذهان القادة العرب هذه الأيام هو السؤال التالي: كيف يمكن استثمار اسم فلسطين دون تقديم المعونة الفعلية لها؟ أي كيف يمكن استثمار الرأسمال المعنويّ

لفلسطين في معركة الشرعيّة الداخليّة دون توظيف رأسمال مادّي في فلسطين؟ أو كيف يمكنها أن تقنع مواطنيها أنّها تقف إلى جانب الفلسطينيين، في حين أنّها في الواقع تقف ضدّهم؟ سلطة عارية تماماً إلا من قدرتها على البطش.

السؤال الذي يجب أن يشغلنا نحن هو: ماذا يحصل عندما يلتقي ضعفنا مع قوتهم وقوتنا مع ضعفهم؟ كيف يمكننا أن نتصرف؟

عن التدخّل

منطق 1

مقولة (أ): «نحن لا نزأود على الشعب الفلسطينيّ الرازح تحت الاحتلال، ولا نقول له ما هو معقول وما هو غير معقول، إنّما نقبل بما تقبل به قيادته، لذلك نرفض موقف أولئك المزاودين الذين رفضوا اتّفاق أوسلو (هنا في الداخل)، ثم رفضوا تفاهمات جنيف. «لن نكون كاثوليكيّين أكثر من البابا».

مقولة (ب): «نحن نُدين العمليّات الانتحاريّة التي تمسّ بالأبرياء ونعتبرها عملاً إرهابيّاً، رغم أنّ الاحتلال هو المسؤول عنها في المحطّة النهائيّة».

منطق 2

مقولة (أ): «إنّ اتّفاق أوسلو، ومن بعده تفاهمات جنيف، عبارة عن تفريط وتنازل مجانيّ من قبل قيادة الشعب الفلسطينيّ».

مقولة (ب): «نحن لا نعاني ويلات الاحتلال يوميّاً، وبالتالي ليس لنا حقّ الوعظ الأخلاقيّ ضدّ العمليّات الانتحاريّة. اللي إيديه في النار مش مثل اللي إيديه في المي».

منطق 3

مقولة (أ): «خطاب أبو مازن في العقبة كان مهزلة».

مقولة (ب): «ليس لنا موقف من خطاب مبارك في البيت الأبيض».

منطق 4

مقولة (أ): - «الأموال التي تقدّمها المؤسّسات الغربيّة الداعمة للجمعيات العاملة هنا في الداخل هي عبارة عن شكل من أشكال التدخّل الأجنبي وتجب مقاطعتها».

مقولة (ب): - «تلقّي الأموال والمساعدات من السعودية هو عبارة عن تواصل مع الإخوة في العالم الإسلاميّ، ولا يمكن اعتبار ذلك تدخّلاً في شؤوننا الداخليّة».

منطق 5

مقولة (أ): - «نحن جزء من العالم العربيّ ومن حركة التحرر في العالم العربيّ، وهذا أمر طبيعي بحكم انتمائنا القوميّ».

مقولة (ب): - «نحن لا نجد أنه من الضروري، ولا حتى من حقنا، إدانة قمع مظاهرات الخبز في عمّان، أو إدانة إطلاق النار على المتظاهرين في دمشق أو خنق حرية الصحافة في مصر، باعتبار أنّها موضوعات داخليّة».

منطق 6

مقولة (أ): - «سعد الدين إبراهيم هو مجرد عميل للأمريكان في مصر، ولا علاقة له بمسألة حقوق الإنسان أو قضايا الديمقراطية في مصر أو في العالم العربيّ».

مقولة (ب): - «قضية نقل السلطة من حسني مبارك إلى ابنه هي قضية مصرية داخليّة ولا يحقّ لنا التدخّل فيها».

ما هو المنطق الذي يحكم عملية النقد، ومتى يكون النقد تدخلاً ومتى لا يكون كذلك؟ إن الهدف من ايراد المقولات السابقة هو لفت النظر إلى أن البعض - أفراداً، أحزاباً، جمعيات - يتبنى في كثير من الأحيان إحدى الثنائيات السابقة (أي واحدة أو أكثر من منطق 1 إلى منطق 6، أي تتبنى المنطق على مقولتيه «أ» و «ب»)، مع العلم أن هناك تناقضاً واضحاً بين المقولة «أ» والمقولة «ب» في كل من الثنائيات السابقة.

في كثير من الأحيان، أولئك الذين يصرون على أنّ ساحة عملنا هي الساحة الإسرائيليّة في الأساس، وأنّه يجب عدم خلط الأمور، هم الأوائل الذين يسرعون إلى نقد هذا النظام العربيّ أو ذلك، ويعتبرون أنّ اللقاءات مع العالم العربيّ هي جزء من التدخل من قبل العالم العربيّ في أمورنا الداخلية. في المقابل، هناك الكثيرون الذين يصرون

على فكرة التواصل مع العالم العربي؛ لكنهم يحجمون عن قول كلمة حق، أو جملة نقد واحدة ضد نظام عربي، باعتبار أن ذلك ضرب من التدخل في الأمور الداخلية للدول العربية، وأنه ليس من باب «الشطارة» أن ننتقد نظاماً لا ننضوي تحت سلطته من منطلق أن هذا النقد «ببلاش»، وذلك لأن المنتقد لا يدفع ثمنه (وكان عضو الكنيست العربي يدفع ثمناً حين ينتقد سياسة إسرائيل...).

هناك العديد من الأسئلة حول موضوعي «التواصل» و «تقرير المصير». إن فكرة تقرير المصير بمفهومها العام جداً قد تصلح لأن تكون المبرر المنطقي الذي يقيم الحدود بين «نحن» و «هم»، ويبرر مقولة عدم التدخل. ومقولة عدم التدخل تفترض وجود «نحن» محاطة بدائرة، حدودها معروفة، وتفترض أيضاً وجود «هم» محاطة بدائرة (دائرة السوريين، المصريين) معالمها واضحة وتنطوي على تجانس داخلي، وبالتالي يجب عدم خلط الدوائر. أما فكرة التواصل، فإنها تعني كسر الحدود وتجاوزها، وفتح القنوات بين هذه الدوائر. ما شكل العلاقة بين تقرير المصير «نحن» مقابل «هم» أي منطوق عدم التدخل (إغلاق الدوائر)، وبين التواصل مع العالم العربي (أي فتح الدوائر)؟

[135]

النوع الأول من الأسئلة هو أسئلة نظرية لا أنوي الخوض فيها، وهي مشتركة لجميع التوجهات النقدية التي تسائل فكرة الهوية: من هي هذه الـ «نحن»؟ من قرر حدودها وطبيعتها؟ وهل هذه الـ «نحن» متجانسة؟ ومن الـ «هم»؟ هل النظام بعينه - مؤسساته المدنية أو من يمثله؟

شق آخر من الأسئلة يتعلق بالمنطق الداخلي، على سبيل المثال: هل يحق لنا أن ننتقد الفلسطينيين أكثر من نقدنا للمصريين، باعتبار أننا أبناء شعب واحد، ومصير واحد، وبالتالي فنحن «أبناء بيت»، بينما علينا أن نراعي أصول «الضيافة» عند نقد أنظمة عربية أخرى؟

نوع آخر من الأسئلة هو كالتالي: هل نقدنا لمتقنين أو لنشطاء في العالم العربي (المنطق 6/أ مثلاً) يستوي مع مقولة «عدم التدخل»؟ أو ليس موضوع الديمقراطية في مصر موضوعاً داخلياً، و «أهل مكة أدرى بشعابها»؟ وهل صممتنا - من ناحية أخرى - على

إطلاق النار على المتظاهرين في سوريا أو في مصر يستوي مع فكرة «التواصل»؛ فإذا كان هناك تواصل، أفلا يعني ذلك أنّ علينا التزامات، وأنّ لإخوة لنا في النضال من أجل الديمقراطية في العالم العربيّ حقوقاً علينا، فلزام علينا إنذاراً أن نتضامن معهم؟ ألا يعني التواصل أننا أصبحنا من «أهل البيت»، أصحاب همّ مشترك والتزامات متبادلة؟ وهل يستوي منطق «أهل البيت» مع منطق الصمت بحجة عدم التدخل؟ نوع آخر من الأسئلة يهدف إلى قلب المعادلة: إذا شئنا أن نصرّ على موضوع «تقرير المصير» وعدم التدخل، ألا يعني ذلك أنّه على الدول العربيّة أن تكفّ عن التدخل في شؤوننا؟ مثلاً، هل تعيين عرفات أحدَ فلسطينيّ الداخل مستشاراً له، وجعله قائداً وطنياً، هو تدخل أم لا؟ وهل تقديم المنح الدراسية للأحزاب، من قبل هذا النظام أو ذاك، هو تدخل أم لا؟ وهل تخصيص ساعات من البث التلفزيونيّ لصالح نائب ما، كدعاية انتخابيّة له، هو تدخل أم لا؟ وهل تحويل دعم مادّيّ لحزب من قبل متموّل عربيّ هو تدخل أم لا؟ إزاء جميع هذه الأسئلة، ينبغي أن نعيد التفكير في القصد من «التدخل»، و«عدم التدخل»، و«التواصل». وهل من الممكن أصلاً في عالم اليوم، بحركة أمواله، وتشعّب إعلامه، الحديث عن التدخل وعدم التدخل بهذه الصورة الرومانسيّة؟

[136]

النوع الأخير من الأسئلة يتعلق بالتدخل والتواصل وعلاقتها بسؤال المواطنة الإسرائيلية. ما شكل العلاقة بين فكرة التواصل وبين فكرة المواطنة؟ وهل تأتي الفكرة الأولى على حساب الثانية؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فهل هذا معناه أنّ فكرة التواصل فارغة من أيّ مضمون سياسيّ، وتقتصر فقط على بُعد عاطفيّ-ثقافيّ؟ وإذا كانت كذلك، فما حاجتنا إلى السياسيّين حتى يقوموا بها، فهي حاصلة على أي حال بفضل الفضائيات؟ أو لنسأل على النحو التالي: هل تُلقِي فكرة التواصل علينا واجبات سياسيّة جديدة؟ وهل تستوي هذه الواجبات مع المواطنة؟ وإن كانت تستوي، فهل يعني ذلك أننا نؤمن بفكرة المواطنة، وهي خالية ومجردة من أي بعد عاطفيّ-ثقافيّ، وترتكز فقط إلى بعد قانونيّ-حقوقيّ؟

أما النوع الآخر من الأسئلة فهو يتعلق بالعلاقة الحساسة بين «التواصل» وبين «التطبيع». متى يصبح التواصل تطبيعاً، ومتى يكون توأماً؟ متى نزور مصر بصفتنا العربيّة-الفلسطينيّة، ومتى نزورها بصفتنا الإسرائيليّة؟

للأنظمة العربيّة الحاكمة أجنّدة واضحة وأهداف واضحة عندما ترغب في لقاء قياديينا. لكن ما الذي تريده هذه القيادة عندما تلتقي الأنظمة الحاكمة؟

أسئلة صعبة، والمتثقفون السياسيّون مدعوّون للتعامل معها. لقد حان الوقت لنسأل أنفسنا: ما الذي نريده من العالم العربيّ؟ وما هي الأجنّدة التي تحكم هذه العلاقة؟